رصد صحيفتي الواشنطن بوست و نيويورك تايمز الأمريكيتين لموقف مرجعية النجف من دستور العراق العام ٢٠٠٥

المدرس الدكتور احمد عبد الستار كاطع
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

يشكل العام ٢٠٠٥ نقطة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث للعراق ، إذ شهد أولى خطوات إعادة بناء الدولة بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، من خلال صياغة دستور دائم يُعدّ أساساً للعملية السياسية الجديدة , اذ ادت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ، وفي مقدمهم المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، دوراً مركزيا في توجيه المرحلة الانتقالية ودعم مسار كتابة الدستور وإقراره ، بما يعكس ثقلها الديني والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع العراقي , وقد حظيت مواقف المرجعية من العملية الدستورية باهتمام من وسائل الإعلام العالمية ، وفي مقدمتها الصحافة الأميركية ، لما للمرجعية من تأثير واسع على مجريات الأحداث في العراق ومن بين أبرز هذه الوسائل ، جاءت صحيفتا الواشنطن بوست ونيويورك تايمز، اللتان تابعتا عن كثب تطورات المشهد العراقي، وخصصتا تغطيات متنوعة لمواقف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المرجعية الدينية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/١٤ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/١٤**

المقدمة

يُعدّ العام ٢٠٠٥ محطة حاسمة في مسار العراق السياسي، حيث شهدت البلاد ولادة دستور دائم أعاد تشكيل ملامح الدولة العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣. وقد كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وفي مقدمتها المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، طرفًا محوريًا في توجيه العملية السياسية، وخصوصًا في المراحل الحرجة التي سبقت إقرار الدستور، من خلال مواقفها المعلنة ، وخطاباتها المؤثرة، ودورها في تعبئة الشارع العراقي للمشاركة في العملية السياسية . أمام هذا الدور البارز، كان من الطبيعي أن تحظى مواقف المرجعية باهتمام من الصحف و وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، وخصوصًا الصحف الأميركية ، التي واكبت عن كثب تفاصيل المشهد العراقي آنذاك , وتأتي صحيفتا الواشنطن بوست ونيويورك تايمز في مقدمة هذه الوسائل التي اهتمت بتغطية الحدث العراقي وتحليل دور مختلف الفاعلين فيه، ومن ضمنهم مرجعية النجف . وفي السياق لا يخفى على المتابع لشؤون المرجعية الدينية لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ ان السيد علي السيستاني هو الذي اخذ على عاتقه ادارة المشهد المرجعي بالاتفاق مع باقي مراجع الدين في النجف الاشرف لبيان المواقف الصادرة عنهم تحت مفهوم وعنوان (المرجعية الدينية) والذي سوف يرد في طيات البحث بالموضوعات السياسية والامنية وباقي الالتزامات الدولية لاسيما ما تعلق بالدستور العراقي . ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور , تمهيد لدور المرجعية السياسي حتى عام ٢٠٠٣، وذلك لفهم الجذور التاريخية والاجتماعية للمرجعية، وتحديد مدى تحوّل دورها بعد التغيير السياسي , وثانيا, تقديم نبذة عن صحيفتي الواشنطن بوست ونيويورك تايمز، من حيث التوجه الإعلامي والتأثير، والتغطية الدولية، لتوضيح طبيعة المنصتين الإعلاميتين , وثالثا , رصد وتقييم تغطية الصحيفتين لموقف مرجعية النجف من إقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، من خلال تغطية الخطب والفتاوى الصادرة عن المرجعية في النجف الاشرف .

اولا :- لمحة تاريخية عن نشاط مرجعية النجف السياسي حتى العام ٢٠٠٥

لقد كانت مباحث الحكومة والدولة تطرح غالبا في قالب الاحكام و وظائف الحاكم , و غالبا ما تعلل قلة العناية بتلك الموضوعات ان الفقه الشيعي لم يجد حاجة للولوج في قضية الدولة , بواسطة الفهم الخاص بغيبة الامام المهدي (عج) و مسألة الامامة و ارتباطها بالدولة , و تصور ان العصمة شرط للحاكم , ما ادى الى توقف الفكر السياسي الشيعي و قبول الفقهاء بالابتعاد عن ميدان الحكومة , الا ان ذلك لم يوقف مسيرة العلماء في ايجاد طرق ووسائل تعيد احياء الفكر السياسي لا سيما بعد ان كتب محمد حسين النائيني (تنبيه الامة و تنزيه الملة)[١].

وكان الشيخ النائيني قد طرق فكرة الدولة الدستورية القائمة على تحقيق مبدأ التوازن بين الحاكم و المحكوم , و تقليص صلاحيات الحكومة و سلطاتها , و توزيع هذه السلطات , منعا للتفرد و الاستبداد , و كانت اطروحته مشاركة مهمة للمرجعية الدينية الشيعية في الفكر السياسي , و تجسد اطروحته شكل الدولة العصرية مع تأصيلها اسلاميا من خلال النص القراني و الاحاديث النبوية و احاديث الائمة(ع) [٢] .

وجدير بالإشارة ان كتاب (تنبيه الامة و تنزيه الملة) يعد اول كتاب يتناول الفكر السياسي الشيعي المعاصر للمرجعية الدينية في النجف الاشرف , وقدم حلا في شرعية الدولة زمن الغيبة الكبرى فقد تناول مواضيع في

صميم السياسة والحكم ومواضيع متعلقة بالحرية والمساواة والثقافة تدل على النضج والاعتدال وتظهر النائيني كمصلح مدرك يفهم مقتضيات العصر[٣].

فكما يرى النائيني ان الاستبداد الديني اسوأ من الاستبداد السياسي , و هو ان وجد ظهيرا قويا و داعما لا يقاوم للمستبد السياسي الطاغية , الا ان ذلك لم يمنع مرجعية النجف من التدخل في الشأن السياسي و اصدارهم الفتاوى المناوئة و المحرمة لانتخابات المجلس التأسيسي لعام (١٩٢٢) ما عرض علماء الدين الى النفي و الابعاد من قبل الحكومة [٤] , تمكنت المرجعية الدينية بمكانتها و هيبتها من التأثير في الحكومة و قراراتها كما تمتعت المؤسسة الدينية باستقلالها المالي والمعنوي وحريتها في ممارسة انشطتها الدينية و التعليمية والارشادية [٥]

وبعد وفاة السيد محسن الحكيم في ٢ ايار ١٩٧٠ [٦] جاءت سياسة الهدوء الحذر للمرجعية بابتعادها الواضح عن التدخل في الشؤون السياسية و انشغالها بالجانب الديني [٧], اذ كان البعثيون قد نصبوا العداء للمرجعية الدينية في النجف الاشرف , وشنوا حملات اعتقالات و تسفيرات لطلبة الحوزة العلمية , فأصبحت مهمة الحفاظ على المرجعية الدينية و حوزتها من الاولويات [٨].

وبذلك فان المرجعية الدينية تعد الامتداد الحقيقي اللازم للإمامة التي تشكل بدورها الامتداد الطبيعي للنبوة في ابعادها المختلفة وخاصة في بعديها العقائدي و السياسي وقد رسم هذا الامتداد للمرجعية الطريقة التي تنتهجها وتسلكها للتعامل مع جميع الظروف والاوضاع بما فيها الاوضاع والظروف السياسية [٩].

يتضح من خلال ذلك ان المرجعية وضعت نفسها كحارس للسيادة الوطنية والهوية الإسلامية، لكنها لم ترغب في الانخراط في الحكم المباشر، مفضّلة دور التوجيه العام , وتحولت من الحذر إلى التدخل الفكري والسياسي المباشر ، إذ رأت أن المد الشيوعي يهدد المجتمع العراقي عقائديًا فتحركت لتقف بوجه تلك التيارات الفكرية التي اجتاحت المجتمع انذاك .

ثانيا :- نبذة تاريخية عن صحيفة واشنطن بوست :

تأسست واشنطن بوست (***The Washington Post***) عام ١٨٧٧ على يد شتيلسون هاتشينز، وسرعان ما أصبحت واحدة من أبرز الصحف الأمريكية. اشتراها يوجين ماير عام ١٩٣٣، وحققت شهرة واسعة بعد كشفها فضيحة ووترغيت (١٩٧٢) التي أدت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nexon) , تتميز الصحيفة بتركيزها على التحقيقات الاستقصائية والسياسة الأمريكية، وقد فازت بـ ٤٧ جائزة بوليتزر [١٠] , تصنف صحيفة واشنطن بوست سياسيا بأنها جريدة ليبرالية، وهي أقرب إلى دوائر الديمقراطيين منها إلى الجمهوريين، وتتبنى قضايا الأقليات المهاجرة وحقوق الإنسان والحريات. ولديها أجندة ليبرالية على مستوى الموقف من السياسة الخارجية، ويطرح عدد من كتابها البارزين علامة استفهام على الوجود العسكري الأميركي في مناطق مثل العراق وأفغانستان [١١].

اما صحيفة نيويورك تايمز (***The New York Times***) فقد تاسست عام ١٨٥١، وهي من أعرق الصحف الأمريكية. اشتهرت بتغطيتها الشاملة للأحداث العالمية، وفازت بـ ١٣٠ جائزة بوليتزر، أكثر من أي صحيفة أخرى. تتميز بمواقفها الليبرالية، وقد لعبت دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام الأمريكي، خاصة في قضايا الحروب والسياسة الخارجية [١٢] .

مع تنوع المصالح الامريكية في الشرق الاوسط , فان الاهتمام المكثف لوسائل الاعلام والصحف الامريكية بالمنطقة ينبع بالدرجة الاولى من المصالح الامريكية , لذلك يرى الصحفي والباحث الامريكي دانييل بابيس (ان الصحفيين الأمريكيين يهتمون فقط بأمرين رئيسيين في الشرق الاوسط اسرائيل والولايات المتحدة , فأي شي له علاقة بهاتين الدولتين عادة ما يضخم ويبث للعالم , واي شي ليس له علاقة بهما , فانه في الحقيقة يهمل)[١٣]

إن مهمة المقال التحليلي في الصحافة الأمريكية أقرب إلى قول ، آرثر سالزبورجر مؤسس صحيفة نيويورك تايمز الذي يقول (إن رأي أي إنسان في أي قضية لا يمكن أن يكون أفضل من نوع المعلومات التي تقدم إليه في شأنها. أعط أي إنسان معلومات صحيحة ثم أتركه وشأنه، سيظل معرضاً للخطأ في رأيه لبعض الوقت، ولكن فرصة الصواب سوف تظل في يده إلى الأبد. أحجب المعلومات الصحيحة عن أي إنسان أو قدمها إليه مشوهة أو ناقصة أو محشوة بالدعاية والزيف - إذن فقد دمرت كل جهاز تفكيره.. ونزلت به إلى ما دون مستوى الإنسان)[١٤].

يرتكز الخط التحريري لنيويورك تايمز على "التمسك بمبدأ استقلاليتها" حيث اشتهرت بافتتاحياتها القوية، وتصنف بأنها ذات توجه ليبرالي وأنها قريبة من الديمقراطيين، ومع ذلك فإنها ضمت كتابا يمينيين مثل وليام سافيار وديفد بروكس [١٥].

في الفترة التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق، اعتمدت صحيفة" واشنطن بوست "بشكل كبير على مصادر من الإدارة الأمريكية، خصوصًا وزارة الدفاع والمخابرات .نشرت الصحيفة تقارير تتحدث عن وجود أسلحة دمار شامل دون تقديم تحقيقات مستقلة معمقة .هذه التغطية دفعت النقاد لاحقًا إلى اتهام الصحيفة بالترويج غير المباشر للحرب، خصوصًا أنها همشت الأصوات المعارضة والمصادر المستقلة [١٦] , ركزت الصحيفتين في التغطية المبكرة لغزو العراق على تبريرات الإدارة الأمريكية للغزو، مثل مزاعم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. أما نيويورك تايمز، فقد نشرت تحليلات تشكك في هذه المزاعم، خاصة بعد فشل العثور على أدلة [١٧]. فيما كشفت صحيفة واشنطن بوست في تغطيتها الصحفية عن أخطاء الحاكم المدني الامريكي في العراق بول بريمر، مثل حل الجيش العراقي، مما ساهم في الفوضى الأمنية. بينما سلطت نيويورك تايمز الضوء على فضائح حقوق الإنسان، مثل تعذيب المعتقلين في سجن أبو غريب [١٨].

وكانت من الداعمين للحرب على العراق، وروجت أطروحة امتلاك بغداد "أسلحة الدمار الشامل"، لكنها تراجعت عن ذلك وقدمت اعتذارا لقرائها بعد اتضاح عدم صحة ذلك. وساهم في الصحيفة عدد كبير من الصحفيين والمراسلين وكتاب الرأي

في عدة مجالات من بينهم توماس فريدمان، ومات باي، وديف أندرسون، ونيكولاس كريستوف، وجو بيكر، ونايل إروين، وروجير كوهن، وفرانك بروني، وآدام ليبتاك، وجورج فيسي، ودان باري، ونيك بيلتون، ووليام رودن [١٩].

ثالثا :- صحيفتي الواشنطن بوست ونيويورك تايمز ومرجعية النجف تغطيته لموقفها من الدستور العراقي العام ٢٠٠٥ :-

ادت المرجعية الدينية في النجف الاشرف دوا رئيسا في العملية السياسية بعد سقوط النظام السياسي في العراق , فضلا عن دوها في شتى مجالات الحياة الاخرى , فقد عملت على ايجاد مرتكزات للعملية السياسية بما يلائم متطلبات المرحلة الراهنة , واكبت تحركاتها وراقبت مسيرتها , وكان لموقفها الاثر البالغ في الحفاظ على الوحدة الوطنية , والسعي لإنجاز الاستقلال والسيادة , والعمل لأنهاء الاحتلال الامريكي [٢٠].

كان سقوط النظام الدكتاتوري ايذانا ببد مرحلة سياسية جديدة تقوم على اساس المساوة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها .

اراد السيد علي السيستاني ارغام الولايات المتحدة على التخلي عن مشروعها ومخططها الرامي الى احكام السيطرة على المقدرات عبر ادارة مباشرة من قبلها وذلك بعد ان تم تعيين جيه غارنر حاكما عسكريا للعراق في ٢ نيسان ٢٠٠٣ , فيما اتفقت الولايات المتحدة مع ابرز القوى المعارضة لنظام صدام حسين الى وضع خطة تمكنها من حكم البلاد ويكون لها تأثير ووقع في وسائل الاعلام الغربية , الا ان السيد السيستاني اكد على ان الحكم في العراق يجب ان يكون للعراقيين بلا اي تسلط اجنبي , والعراقيين لهم الحق في اختيار نوع النظام بلا تدخل اجنبي [٢١].

دعت المرجعية الدينية الى استخدام الوسائل السلمية باتجاه الاسراع بإعادة السيادة الى العراقيين , وكانت ترى ان البديل عن حالة الاحتلال هو ان تودي الامم المتحدة دوا رئيسا في العراق , وقد سال السيد السيستاني عن رايه بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الامن والاستقرار كالبلغار والبولنديين فكانت اجابته **(اذا كان هناك حاجة اليهم فليكن عملهم بأشراف الامم المتحدة لا قوات الاحتلال)**[٢٢].

وصل جيه غارنر بغداد في ٢١ نيسان ٢٠٠٣ من اجل وضع صيغة توافقية تكون مقبولة امريكيا وعراقيا لكنه فشل فاستبدلته الادارة الامريكية ببول بريمر , بعد ثلاثة اسابيع من تعيينه [٢٣].

وفي اواخر شهر حزيران ٢٠٠٣ اي بعد شهرين قررت الادارة الامريكية برئاسة بول بريمر, تشكيل مجلس معين لكتابة الدستور العراقي , من خلال قيامها بتعيين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في العراق , ثم تطرح الدستور للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام[٢٤].

ركزت الصحافة الامريكية على ادق التفاصيل في شخصية السيد علي السيستاني حين ذكرت كيفية تعاطيه مع المحبين له والموالين من الشيعة في البلاد اذ ذكرت صحيفة الواشنطن بوست " يبدأ صف من الأرامل المشردات وزعماء العشائر

بالتجمع في الصباح الباكر. يمتد على طول زقاق ضيق يؤدي إلى باب مغلق. وخلف الباب يجلس رجل الدين، الذي يُعتبر على نطاق واسع المرجع الديني الأعلى للمسلمين الشيعة في العراق وخارجه، آية الله العظمى علي السيستاني "[٢٥]

وهنا لا بد من الاشارة الى ان اهتمام المرجعية الدينية كان ينصب بشكل عملي على توفير الحاضنة او الاطار الذي من شانه ان يحفظ كيان الامة والدولة والسيادة من خلال الية الانتخابات التي تفضي الى ايجاد نخبة سياسية قادرة على كتابة دستور للبلاد بعيدا عن التدخلات الخارجية .

وفي حزيران ٢٠٠٣، نقلت الصحف الامريكية فتوى السيد علي السيستاني والتي جاء فيها " **على أن واضعي دستور العراق يجب أن يُنتخبوا ، لا أن يُعيّنوا ، من قِبل مسؤولين أمريكيين وأعضاء مجلس الحكم العراقي المنحل** " [٢٦].

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٣، أصدر بيانًا يفيد " **بأن الانتخابات وليس نظام المؤتمرات الإقليمية الذي تصوّرته سلطات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ستكون الطريقة الصحيحة لاختيار حكومة انتقالية. كما طالب بمشاركة الأمم المتحدة في الإشراف على العملية الانتخابية ودعا السيستاني إلى تشكيل جمعية انتقالية للتصديق على دستور مؤقت صاغه مجلس الحكم العراقي** " [٢٧]

وذكرت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية مقالا للكاتب انتوني شديد يتحدث فيه عن موقف السيد السيستاني حول موضوعة الدستور والاصرار على ان يكتب بأيدي عراقية " **أرسل السيستاني، البالغ من العمر ٧٣ عامًا، رسالة سياسية أكثر منها دينية نادرًا ما يُرى علنًا، وفي عزلة على مدى السنوات الست الماضية، أفسد رجل الدين الإيراني إحدى خطط الولايات المتحدة للانتقال السياسي في العراق، ويسعى جاهدًا لإلغاء خطة أخرى من خلال المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة** " [٢٨]

وفي ذات المقال اشارات عن ضرورة ان لا يشترك رجال الدين في العلمية السياسية مع الاصرار على حكومة انتقالية يصوت عليها الشعب بشكل مباشر " لقد فاجأ النشاط السياسي للسيستاني الكثيرين، حتى مؤيديه حين أصدر بيانات يصر فيها على أن رجال الدين لا يلعبون أي دور مباشر في السياسة , فيما أصدر فتوى تصر على انتخاب المندوبين في المؤتمر الدستوري ، تلتها بيانات في ديسمبر تصر على التصويت المباشر لحكومة انتقالية , وكانت له وجهة نظر في عدم مقابلة المسؤولين الأمريكيين ، مما أجبرهم على الاعتماد على محاورين عراقيين يعتبرهم الأمريكيون أن لديهم أجنداتهم ومصالحهم الخاصة " [٢٩]

ونقلت الصحيفة موقف السيد علي السيستاني حول اجراء الانتخابات واصراره على اجرائها رغم الظروف والتحديات التي كانت تواجه البلاد " كان مؤيدًا للانتخابات المباشرة، وهو مطلب لم تقبله سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة إلا على مضض , كما أصرّ على أن الدستور لا يمكن أن يُكتب إلا من قِبل هيئة منتخبة مباشرةً من العراقيين " [٣٠]

وذكرت الصحيفة موقف السيد علي السيستاني حول الحكومة المؤقتة والقانون الاساسي للبلاد " قد انتقد آية الله الآن الخطة الجديدة، قائلاً إن أي حكومة مؤقتة يجب أن يتم اختيارها من خلال انتخابات ديمقراطية ، وإن "القانون الأساسي" الذي سيحل محل الدستور مؤقتًا يجب أن يتوافق صراحة مع الإسلام." [٣١] , وحول موضوع ما يجب ان يتضمنه الدستور ذكرت نقلا عن المرجعية " يجب أن يعكس الدستور مختلف مكونات الشعب العراقي , ولا يتضمن أي شيء يتعارض مع الشريعة الإسلامية" [٣٢] , ونقلت صحيفة الواشنطن بوست عن راي السيد علي السيستاني حول الدستور العراقي "فتوى اية الله العظمى علي السيستاني، التي تدعو إلى انتخاب واضعي الدستور، مطلباً لا يمكن تجاهله " [٣٣] وقد ذكرت الصحيفة أن السيد السيستاني " **كان القوة الأكثر نفوذًا في العراق الجديد، حيث استطاع عبر توجيهاته أن يؤثر في مسار العملية السياسية أكثر من أي زعيم آخر**" [٣٤].

ومن خلال ذلك يتبن ان الصحيفة كانت مرأة ما كان يدور في الساحة العراقية من جدل ونقاشات ذات طبيعة حادة ما بين سلطة الائتلاف الموحد والمرجعية الدينية التي عملت جاهدة وبكل ثقلها الديني والاجتماعي على تضمين الدستور ما قد يجنب البلاد الصراعات والنزاعات الطائفية وغيرها ويعجل بضرورة الانسحاب القوات الاجنبية بعد اكتمال المؤسسات الدستورية .

لم يرغب السيد السيستاني في أن يبلور دستورا لم يكتبه عراقيون منتخبون لان ذلك من شانه ان يسبب ازمات مستقبلية من خلال إلقاء البلاد في جدل دائم حول دستور "غير شرعي" , في نظر ملايين العراقيين " **لقد استخدم ببراعة الأدوات الديمقراطية لمعارضة خطة غير ديمقراطية لكتابة الدستور, وقد حظيت معارضته لخطة سلطة التحالف المؤقتة بالدعم ليس فقط في معظم أنحاء العراق، بل وخارجها أيضًا، بما في ذلك الولايات المتحدة ، حيث يدعم العديد من المعلقين ومرشح رئاسي واحد على الأقل الآن مطلب إجراء انتخابات ديمقراطية**" [٣٥] .

وفي السياق ذكر السيد علي السيستاني لمراسل صحيفة واشنطن بوست في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٣ "**أن آلية انتخابات أعضاء السلطة التشريعية الانتقالية لكتابة دستور جديد لا تضمن تشكيل برلمان يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً" , أصرّ على ضرورة ان يتم تغيير الآلية الى طريقة أخرى من شأنها أن تضمن إرادة الشعب , هذا هو الضمان الوحيد لتشكيل برلمان "يُستمدُ من ارادة العر اقيين ويمثلهم بطريقة عادلة ويحميه من التحديات التي تواجه شرعيته**" [٣٦].

يتبين من ذلك ان مرجعية النجف ارادت ان يكون الدستور العراقي متضمنا موادا تكفل الحريات وتراعى حقوق الاقليات دون اي قيود وضغوط طائفية مذهبية .

لذلك اصبحت المرجعية ملاذا للقوى السياسية الوطنية الباحثة عن استقلال العراق باعتبار انها قاعدة فكرية وسياسية تنظم الفعل السياسي الوطني وتوافق بين الفرقاء , وتعيد انتاج الحياة السياسية , اذ انها لا تريد

تأسيس نظام اجتماعي و اقتصادي و ثقافي في البلاد يكون قائما على حاكمية الفرد المطلقة هذه الحاكمية التي كلفت العراق اكثر من ثلاثة عقود من الحروب و الازمات [٣٧].

فالمرجعية وعلى راسها السيد علي السيستاني لا تريد عودة الدكتاتورية تحت غطاء الديمقراطية لذلك اكدت على اهمية كتابة الدستور بأيدي ابناء العراق وليس عن طريق اليات توضع من قبل المحتل و بعض رجالات السياسة من العراقيين , الذين لا تهمهم هموم و مطالب ابناء الشعب العراقي , حيث اكدت على هذا الامر من خلال البيانات التي تؤكد عدم وجود اي جهة مخولة لكتابة الدستور ما لم يتم انتخابها من ابناء الشعب عن طريق الية الانتخابات الديمقراطية [٣٨].

و الاهم من ذلك تغليب مصلحة الشعب العراقي بكل اطيافه و رعاية حقوقه و صيانة كرامته و الحفاظ على استقلال اراضيه فوق كل المصالح الاخرى و يتضح ذلك بشكل جلي في مهمة كتابة الدستور العراقي الجديد [٣٩].

لقد اكد سماحة السيد السيستاني على اهمية الدستور في معرض جواب سؤال وجه من قبل جمع من المؤمنين الى مكتب سماحته في النجف , و كان السؤال : السلام عليكم و رحمة الله و بركاته , اعلنت سلطات الاحتلال في العراق انها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم , و انها ستعين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية و الاجتماعية في البلد ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام , نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع و ما يجب على المؤمنين ان يقوموا به في قضية اعداد الدستور العراقي .

و كان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الامر نصه **(ان تلك السلطات لا تتمتع باية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور, كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي, و يعبر عن هويته الوطنية و التي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف و القيم الاجتماعية النبيلة , فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه , و لابد اولا من اجراء انتخابات عامة , لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور, ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس , و على المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر المهم , و المساهمة في انجازه على احسن وجه , اخذ الله تبارك و تعالى بأيدي الجميع الى ما فيه الخير و الصلاح , و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته)**[٤٠].

وبلغ الجدال اوجه في اروقة مجلس الحكم , و لم يتوقع بول بريمر ان المسألة سوف تصل الى ما وصت اليه , مما استدعى سفره الى واشنطن بصحبة الرئيس العراقي و رئيس مجلس الحكم في تلك الفترة جلال الطالباني , مطلعا القيادة الامريكية على التطورات الحاصلة , ليعود و بجعبته خطة لحل هذا الوضع , اذ طرح الية لوضع الدستور , والتي تعرف بالية كوكس (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة

الدستور , هذا الاقتراح جاء في محاولة من سلطات الاحتلال لتخفيف الضغط و احتوائه , لكن السيد رفض هذا الاقتراح و قال " **ان الانتخابات يمكن ان تجري من خلال الية حقيقية و هي الانتخابات ليكون المجلس منبثقا من ارادة العر اقيين و يمثلهم بصورة عادلة** " [٤١].

كما بين السيد علي السيستاني وجهة نظره حيال الاستفتاء على الدستور والالية التي تتبع في اقراره لأحدى الصحف الامريكية كما ورد في فتوى سماحتكم بأنّ مجلس الـ(٣٠) شخصاً يجب أن يكون منتخباً، من الذي سينتخبهم؟ هل هم جميع العراقيين؟ ومن الذي يقرر من هو المؤهل للتصويت؟ ومن الذي يختار المرشحين؟ فكان جوابه " **أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتمّ اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع أبنائه المؤهلين للانتخاب، وأما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الأمم المتحدة _ كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد_ فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق؟**" [٤٢]

لجأ السيد علي السيستاني بعد اصرار بول بريمر على موقفه إلى الأمم المتحدة لتكون وسيطاً بين المسؤولين العراقيين والأمريكيين , بدأت هذه المحادثات في التاسع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٤، عندما التقى بريمر وأعضاء مجلس الحكم بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لمناقشة دور إضافي للأمم المتحدة , في أعقاب هذه المناقشات، أرسل الأمينُ العامُ فريقاً من الأمم المتحدة، بقيادة الأخضر الإبراهيمي، إلى العراق للقاء آية الله السيستاني لتحديد الترتيبات الانتخابية. امتنعت الولايات المتحدة الامريكية من اجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ لتشكيل برلمان مؤقت بحجة ضيق الوقت والذي سيعرّض نزاهة الانتخابات الى مخاطر , خاطب السيد علي السيستاني كوفي أنان طالباً تدخّل الامم المتحدة في مواجهة التسويف الامريكي، فزاد هذا التصرف الحكيم الضغط على امريكا باجراء الانتخابات في وقتها المحدد [٤٣].

كان السيستاني حازماً في موقفه حيال عدم تبني قانون إدارة الدولة المؤقت كدستور دائم، فبعث رسالة إلى مجلس الأمن , جاء فيها "**لقد بلَغَنَاَ أن البعض يحاول أن يدرج في قرار مجلس الأمن الجديد بشأن العراق إشارة إلى ما يسمونه قانون إدارة الدولة العر اقية في المرحلة الانتقالية أي الدستور المؤقت بهدف إعطائه الشرعية الدولية , هذا القانون الذي شرّعه مجلس غير منتخب في ظل الاحتلال , وبتأثير مباشر منه، يُلزم البرلمان الوطني الذي تقرر انتخابه في بداية العام الميلادي الجديد لغرض إقرار دستور دائم للعراق. هذا الأمر يخالف القو انين، ويرفضه أغلب أبناء الشعب العراقي , لهذا فإن أيةَ محاولة لإضفاء الشرعية عليه من خلال ذكره في قرار الأمم المتحدة يُعتبر عملاً مخالفاً لإرادة الشعب العراقي ويُنذِر بعو اقب وخيمة** " [٤٤].

اختلفت آراء الصحف الأجنبية حول دور المرجعية الدينية في دعم العملية الدستورية. فبينما رأت بعض الصحف أن تدخل السيستاني كان إيجابيًا وساهم في استقرار العراق خلال هذه المرحلة الحرجة، اعتبرت أخرى أن تأثير المرجعية قد يعزز النفوذ الديني في الحياة السياسية.

لذا تساءلت صحيفة واشنطن بوست عما إذا كان التأثير الكبير للمرجعية على الناخبين قد يؤدي إلى ترسيخ هيمنة دينية على السياسة العراقية مستقبلاً [٤٥].

ويقدم كينيث كاتزمان (Kenneth Katzman) هو محلل أول لشؤون الخليج العربي في دائرة أبحاث الكونجرس , رؤيته حول شخصية السيد السيستاني اذ ذكر " **لا توجد مؤشرات على سعيه إلى نظام مركزي قمعي , كما انه لا يدعو أيضًا إلى دولة إسلامية خالصة يديرها رجال الدين ... اضطلع السيستاني بدور فاعل ومؤثر للغاية في صنع القرار العراقي بعد الحرب. وقد تسببت دعوة السيستاني لإجراء انتخابات مباشرة لتشكيل حكومة انتقالية، وتحفظاته على أحكام رئيسية في قانون الإدارة العامة الانتقالية ، وهو الدستور المؤقت الذي أُقر في ٨ آذار، في تأخير ومراجعة الخطط الانتقالية الأمريكية** " [٤٦].

ادت المرجعية الدينية دورا في دعم لجنة صياغة الدستور, حيث حرصت على تقديم توجيهاتها بشكل غير مباشر، دون التدخل في تفاصيل المسودة , فقد أكدت على المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمنها الدستور، ومنها: احترام هوية العراق الإسلامية والتعددية الدينية: وشددت المرجعية على ضرورة أن يعكس الدستور هوية المجتمع العراقي، مع ضمان حقوق جميع الطوائف والمكونات [٤٧].

وهكذا ندرك حجم التاثير الذي كان للصحافة في نقل وجهات نظر المرجع ازاء ما كان يحصل في العراق وكيف استطاع ان يشكل ضغطا على مهندسو السياسة الامريكية في الاخذ بوجهة نظره حيال الدستور وضرورة ان يكتب من قبل العراقيون المنتخبون بشكل مباشر .

أشاع المحتوى الإسلامي للدستور قدراً كبيراً من الارتباك بين الصحفيين وصناع القرار الأمريكيين والغربيين ففي العام ٢٠٠٣ بدأت تظهر تكهنات عن المرجعيات الدينية الشيعة ونواياهم في وضع دستور قائم على الشريعة الإسلامية فقط , وبعد انتخابات كانون الثاني عام ٢٠٠٥، استمرت الأسئلة بشأن الشكل الذي ستتخذه المناقشات المحيطة بالإسلام وأحياناً من دون سياق [٤٨] , وقد ظن بعض الكتاب أن السيد علي السيستاني وآيات الله العظمى الآخرين سيضغطون من أجل تضمين أكبر قدر ممكن من الشريعة , أو القانون الإسلامي في الدستور العراقي , كان التفكير ينصب على أنهم قادرين على التحلي بالصبر إن لم يتمكنوا من تحرير كل شيء في الوقت الحاضر [٤٩] .

من ذلك يتضح ان دور المرجعية في ادارة مشهد العلاقة مع الولايات المتحدة كان يعتمد على تحصيل اكبر قدر من الحقوق السيادية عبر اقرار دستور عراقي يضمن استحقاق مكونات الشعب بشكل عادل , مع الاصرار على ان تكون لجنة كتابة الدستور عراقية منتخبة لضمان ان لا تكون العلمية السياسية مستقبلا اداة للصراع والتنافس والذي قد يؤدي الى تنازع وحروب طائفية اذا ما علمنا ان الولايات المتحدة كانت مصرة على وضع دستور يناسب مصالحها في العراق بعد الاحتلال , كل ذلك كان مرصودا من قبل الصحافة ونقلت تلك المواقف بشكل موضوعي مما يشكل رؤية منطقية لجهة صناع القرار في واشنطن واعادة نمط العلاقة وقبولها بالأمر الواقع آنذاك .

الخاتمة :

١- منذ بداية الاحتلال كانت المرجعية الدينية في العراق، بقيادة السيد علي السيستاني، تعارض التدخل الأجنبي في شؤون البلاد , الصحافة الدولية كانت مهتمة بتوثيق مواقف المرجعية الدينية من الوجود العسكري الأمريكي وكيفية تأثير هذه المواقف على الاستقرار السياسي والمقاومة العراقية. وسائل الإعلام كانت تطلب تصريحات من السيستاني لتوضيح موقفه تجاه الاحتلال الأمريكي، ودوره في مقاومة الهيمنة الأجنبية، لأنه كان يعد من أكبر الشخصيات المؤثرة على مشاعر الشعب العراقي.

٢- بعد الاحتلال ، دعت المرجعية في العديد من بياناتها إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتحديد مصير العراق بشكل ديمقراطي، وهو ما جعل الصحافة الدولية تتابع موقفه عن كثب , في ٢٠٠٤ كان السيد السيستاني له دور محوري في مظاهرات كبيرة في العراق مطالبة بإجراء انتخابات مباشرة , تصريحاته حول هذه القضية كانت حاسمة لأنها شكلت ركيزة أساسية للمجتمع الدولي حول مشروعية العملية السياسية في العراق. والصحافة الامريكية كانت تتطلع إلى معرفة كيف سيواجه السيد السيستاني الدعوات للإصلاح السياسي وما إذا كان سيحترم العملية الديمقراطية تحت الاحتلال الأمريكي أو سيعارضها .

٣- السيد علي السيستاني كان يتمتع بنفوذ كبير على المرجعية الشيعية في العراق وخارجه، وكان العديد من المسلمين الشيعة في الدول العربية ينتظرون توجيهاته بشأن المشاركة في العملية السياسية. الإعلام الغربي والعربي كان مهتماً للغاية بموقف السيستاني حول مشروعية الانتخابات والدستور الذي تم وضعه بعد الاحتلال، حيث كان السيستاني يُعتبر "صوت الحكمة" الذي يسعى للسلام والوحدة في العراق.

٤- يرصد البحث كيف قدمت الصحافة الأجنبية موقف المرجعية بوصفها قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة، حيث أبرزت هذه الصحف دعوات المرجعية إلى صياغة دستور يضمن وحدة العراق، واحترام إرادة الشعب، ويكفل الحريات الدينية والسياسية، مع التأكيد على أهمية أن يكون الدستور مستندًا إلى هوية العراق الثقافية والدينية دون فرض توجه طائفي.

الهوامش

(١) محسن كديفور , نظريات الحكم في الفقه السياسي الشيعي ,بحوث في ولاية الفقيه ,ط١, دار الجديد , بيروت , ص١٥-٢٦.

(٢) حيدر نزار سلمان , سلطة النص الديني و بناء الدولة السيد السيستاني انموذجا , ط١ ,دار البلاغ , ٢٠١٨ , ص٣٨-٤١.

(٣) جودت القزويني , المرجعية الدينية عند الشيعة الامامية دراسة في التطور السياسي والعلمي , ط١,بيروت , ٢٠٠٥ , ص ٢٤٥

(٤)احمد علي عبود الخفاجي , دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي السيد السيستاني انموذجا , مجلة الاصلاح الحسيني , العدد السابع عشر , السنة الخامسة ,٢٠١٧ , ص ٣١٦

(٥) المصدر نفسه , ص ٣١٧.

(٦) عدنان ابراهيم السراج , الامام محسن الحكيم ١٨٨٩-١٩٧٠ دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه واراءه السياسية والاصلاحية واثرها على المجتمع والدولة في العراق , ط١ , بيروت , ١٩٩٣ , ص ٣٧

(٧) لمزيد من التفاصل حول منهجه العلمي ينظر : عبد الحسن الامين وطراد حماده , الامام ابو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية , ط١, بيروت , ٢٠٠٤.

(٨) حيدر نزار سلمان , المصدر السابق , ص٢٦-٢٩, و ص٣٨-٤٢ ؛ عمار البغدادي , مبادئ الدولة و القيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقاربة في رؤى الخميني النائيني – الصدر – السيستاني , , مركز الهدى للدراسات الحوزوية , ٢٠٠٨ , ص٩١-٩٣.

(٩) احمد علي عبود الخفاجي , المصدر السابق , ص٢

(١٠) بوب وودوارد وكارل برنستين، كل رجال الرئيس ، ط٢ ، نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٧٤، ص ٤٥. كاثرين غراهام، تاريخ واشنطن بوست، ط١، نيويورك: دار كنوبف، ١٩٩٧، ص ١١٢.

(١١) https://www.aljazeera.net/news

(١٢) بيل كيلر، الحرب كما رأيناها، ط١، نيويورك: بنجوين، ٢٠٠٧، ص ٥٦. آرثر سولزبيرجر، ذاكرة نيويورك تايمز، ط٣، نيويورك: راندوم هاوس ، ٢٠١٠، ص ٧٨.

(١٣) عبد الكريم ابو الكشك , دراسة لتغطية النزاع العربي الإسرائيلي في ثلاث مجلات امريكية ١٩٤٢-١٩٨٢, جامعة اليرموك , ١٩٩١, ص ٦.

(١٤) محمد حسنين هيكل , بين الصحافة والسياسة , القاهرة , دار الشروق , ٢٠٠٣ , ص ١٩.

(١٥) https://www.aljazeera.net/news

(١٦) تحسين شرادقة،" الصورة النمطية للعالم العربي في الإعلام الأمريكي"، مجلة تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة ، ٢٠١٦، ص٥٠

(١٧) مايكل آيزنشتات ، حرب العراق: الأسباب والعواقب، ط١، واشنطن: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٠٥، ص ٨٩. توماس ريكس، المجنون بول بريمر وحكم العراق ، ط١، نيويورك: سايمون وشوستر، ٢٠٠٦، ص ١٣٤.

(١٨) جورج بكر، العراق: سنوات الدم، ط٢ ، لندن: دار بلومزبري، ٢٠٠٨، ص ٢٠١. سيمور هيرش، سلسلة فضائح أبو غريب، مجلة نيويوركر، ١٠ مايو ٢٠٠٤، ص ١٢.

(١٩)https://www.aljazeera.net/news

(٢٠)حسن لطيف كاظم الزبيدي , موسوعة الاحزاب العراقية , موسوعة المعارف , بيروت , ٢٠٠٧ , ص ٣٦٨ - ٣٦٩

(٢١) www . almustaqbal .com lstories-aspx.

(٢٢) الجواب على السؤال الرابع الذي وجهته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، ٢٧شعبان ١٤٢٤ هـ . نقلا عن المرجعية الدينية في النجف الأشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق بقلم الاستاذ حامد الخفاف https://alalbayt.org.lb

(٢٣) حامد الخفاف , النصوص لصادرة من سماحة السيد السستاني في المسالة العراقية , ط١ , بيوت , ٢٠٠٧ , ص٢٧٦

٢٤ محمد الغروي , المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة اهل البيت , ط١, لبنان , ٢٠٠٣ , ص ٧٩

(25)The Washington Post , 14 May 2003 .

(26) Sharon Otterman, IRAQ: Grand Ayatollah Ali al-Sistani, January 27, 2005, https://www.cfr.org.

(27)Sharon Otterman, IRAQ: Grand Ayatollah Ali al-Sistani, January 27, 2005, https://www.cfr.org.

(28) The Washington Post ,31 January , 2004.

(29) The Washington Post ,31 January , 2004.

(30) The Washington Post, 10 December , 2003

(31)The Washington Post , 2 December, 2003.

(32)The Washington Times. 5 August 2005

(33) The Washington Post, 21 October, 2003

(34) The Washington Post, August 2005.

(35)Saleem Suzah, Sistanism: An Attempt to Combine Shi'ism with Democracy in Post-2003 Iraq, 26 September 2023. https://www.intechopen.com.

(36)How Cleric Trumped U.S. Plan for Iraq.مقال في صحيفة الواشنطن بوست "كيف ساهم رجل الدين في إفشال الخطة الأميركية في العراق"، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣

http://burathanews.com

(٣٧) صلاح عبد الرزاق, المرجعية الدينية في العراق و الانتخابات البرلمانية و تعزيز الوحدة الوطنية , ص٥٣.

(٣٨) حامد الخفاف , المصدر السابق , ص٣٢٥.

(٣٩) المصدر نفسه , ص٤٥.

(٤٠) المصدر نفسه , ص٢٢٥.

(٤١) بول بريمر , عام قضيته في العراق ,ترجمة :عمر الايوبي , دار الكتاب العربي , بيروت , ٢٠٠٦, ص١٢٥.

(42) https://www.sistani.org

(43) http://burathanews.com

(44) http://burathanews.com

(45) Iraq's Political Future and Religious Authority," The Washington Post, December 15, 2005, p.2.

(46) Kenneth Katzman, Iraq's Shiite Islamists On the Threshold of Power . August 22, 2008. https://carnegieendowment.org.

(47)Iraq's Constitution and Religious Influence," The New York Times, October 10, 2005, p. A6.

(48)See Alex Berenson, Iraq's Shiites Insist on Democracy, Washington, D.C., New York Times, November 30, 2003

(49) Edward Wong, Leading Shine Clerica Pushing Islamic Corruption in Iraq, New York Times, February 6, 2005